

# الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)

المدرس

المساعد

شروق اياد خضير<sup>(\*)</sup>

المقدمة

تعد الاحزاب السياسية من أهم اركان ودعائم النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن تصور قيام الديمقراطية بدونها. ومنذ ولادة الدولة الحديثة كان للاحزاب السياسية دور ملموس في تشكيل واعادة بناء الدول وفي عملية البناء الديمقراطي في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من خلال دورها في التثقيف والتوعية وإشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية والرقابة الفاعلة على اعمال الحكومة وإعداد القيادات وتدريب الكفاءات وتنشئة الاجيال نشأة ديمقراطية.

وفي العراق وبعد عملية التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ برزت على الساحة العديد من الاحزاب السياسية التي كانت كثرتها احد اوجه الترهل في المشهد السياسي العراقي، ومن بين هذا الكم الوافر برزت الاحزاب الاسلامية لتحتل موقع الصدارة وتحتصد الرصيد الاكبر من أصوات الناخبين وبالنتيجة النصيب الاكبر من السلطة، بسبب تاريخها السياسي وفشل الانظمة التي رفعت شعارات الحداثة والعلمانية والقومية منذ عام ١٩٥٨م في تحقيق اهدافها المعلنة، وهو الأمر الذي وضع الاحزاب الاسلامية أمام تحدٍ كبير بانتقالها من منصة المعارضة الى منصة السلطة في منعطف تاريخي خطير وفي إطار عملية سياسية هي الاكثر انكشافاً على الخارج في عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

وتحاول هذه الدراسة التحليلية النقدية تشخيص أهم اشكاليات الديمقراطية في العراق من حيث صلتها بالتصورات الفكرية وبالممارسة العملية للاحزاب الاسلامية في العراق، ومن ثم تقديم الحلول الناجعة والمعالجات الفكرية لتلك الاشكاليات وذلك في اطار ثلاثة مباحث رئيسة:-

المبحث الاول: المرجعية الاسلامية للديمقراطية الحديثة في العراق.

المبحث الثاني: الاحزاب الاسلامية والديمقراطية قبل عام ٢٠٠٣م.

<sup>(\*)</sup> جامعة الانبار، كلية العلوم الإسلامية، الفلوجة، قسم الشريعة.

المبحث الثالث: إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق.

المبحث الأول: المرجعية الإسلامية للديمقراطية الحديثة في العراق

أولاً: المرجعيات الدينية وقضية الديمقراطية:

بعد الاتصال بأوروبا وإدراك مضامين المفاهيم الغربية الحديثة فسح المجال لكلمة ((ديمقراطية)) في الفكر الاسلامي لتأخذ معناها الحديث عندما انتقلت كغيرها من الأفكار الحديثة الى الوسط الاسلامي . وفي منتصف القرن التاسع عشر لم تخل كتابات الإسلاميين ونشاطاتهم من سائر أقطار العالم الاسلامي من افكارالدستور والقانون والتنظيمات والدولة .<sup>(١)</sup> وعلى صعيد الفكر الاسلامي نالت الحركة الدستورية ونظام الحكم التمثيلي أو النيابي موافقة المصلحين المسلمين على أساس أنهما تنسجمان مع المبادئ الاسلاميه واستحضر مفكرو الاصلاح الاسلامي كجمال الدين الأفغاني والطهطاوي وخير الدين التونسي ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي الموروث الاسلامي ليكيفوه مع متطلبات العصر وقيمه الحديثة كالديمقراطية والدستورية والحرية لبيان موائمتها مع روح الاسلام وتعاليمه .<sup>(٢)</sup>

ورغم أن العراق لم يشهد حركة فكرية مماثلة لتلك التي حصلت في وقت مبكر في بلدان المشرق العربي ولاسيما في مصر وبلاد الشام إلا أن العراق في نهاية العقد الأول من القرن العشرين شهد مثل هذه الحركة لتعبر عن مقاومة الاستبداد ولتنطوي على ملامح ديمقراطية توصلت بالنتيجة الى المصالحة بين الإسلام والديمقراطية الغربية .<sup>(٣)</sup>

إذ وجدت أفكار المصلحين صدى لها في الوسط الإسلامي السني في بروز اتجاه إصلاحية تجديدي تمثل في كتابات الشيخ محمود آلوسي وفي الحلقة التي كان يديرها مفتي بغداد

<sup>(١)</sup> مجموعة باحثين، العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٦٧٦ .

<sup>(٢)</sup> للنفصيل ينظر: د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ، ص ص ١١٤-١٨٦ ، وكذلك: سعدي كريم سلمان، "الحزبية في الفكر الاسلامي السياسي العربي الحديث"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩ ، ص ص ١٨٤ - ٣٦٠ .

<sup>(٣)</sup> د. عامر حسن فياض، "المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، أيلول ١٩٩٧، ص ١١٦ .

الشيخ محمد فيضي الزهاوي فضلاً عن كتابات فهمي المدرس وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بالترحيب بمحلة العروة الوثقى التي أصدرها الأفغاني وعنده وهذا الترحيب كان يعكس رأياً مؤيداً لحركة الإصلاح الاسلامي التي دعت إليها المحلة : (١)

أما في الوسط الاسلامي الشيعي العراقي فقد تلقى الاتجاه التجديدي زحمة الأكبر بعد ان حسم الصراع بين الإخباريين والأصوليين المجددين لصالح الأخيرين في سبعينيات القرن الثامن عشر وقد ارتبط ذلك بجهود الأغا محمد باقر البهبهاني (١٧٠٦-١٧٩٣م) وحجة الاسلام شفتي (ت ١٨٤٤) وأخيراً الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٨٦٤). (٢) فالإخباريون كانوا يرون أن الرعية كلها مقلدة للمعصوم ولا يوجد مجتهد أصلاً وحصروا مصادر التشريع بالقران والحديث النبوي والأئمة المعصومين وكانوا يرون اعتزال السياسة لحين ظهور الأمام المعصوم (اتجاه التقية والانتظار) أما الأصوليون فقد أوجبوا الاجتهاد وحصروا الرعية في صنفين مجتهد ومقلد ولا ثالث لهما واعتبروا أن المجتهدين باعتبارهم ممثلين للإمام الغائب فانه يمكنهم أن يقوموا مقامه بإجراء الأحكام وجمع الحقوق وإمامة صلوات الجماعة. (٣)

ومع التغيرات الكونية والاحتكاك بالحياة الأوربية الدستورية والتأثر بالإصلاح العثماني والفكر الإصلاحية السني انطلقت حركة (المشروطية) في إيران داخل الحوزات الدينية فقد وقف علماء المؤسسة الدينية مع الشاه ضد الحركة الدستورية المشروطية عام ١٩٠٥ ، بالمقابل وقف معها علماء الحوزات العلمية كالسيد عبدا لله البهبهاني ومحمد الطباطبائي بدعم من مراجع النجف الملا كاظم الخراساني وعبدا لله المازنداري. (٤)

فقد أفتى الشيخ محمد كاظم الخراساني بوجوب دعم من ينادون بالبرلمان وربطه بلزوم تأسيسه وإصدار القوانين عنه على أساس القرآن والسنة، وأعلن مع عاملين آخرين هما الشيخ ميرزا

(١) المصدر السابق، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) مجموعة باحثين ، العلاقات العربية الإيرانية، مصدر سابق، ص ٦٨٨ .

(٣) د إبراهيم الحيدري، تراجيدا كربلاء: سوسولوجيا الخطاب الشيعي، دار الكتاب الاسلامي، بلا مكان، ٢٠٠٤، ص ٤٤ .

(٤) مجموعة باحثين، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢،

خليل والشيخ ميرزا عبد الله المازندراني في بيان مشترك تأسيس مجلس الشورى (البرلمان) لمحاربة الظلم وإغاثة المظلوم ونصرة الملهوف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.<sup>(١)</sup>

لكن الضرية الحاسمة للحكم المطلق جاءت من الميرزا محمد حسين نائبي (ت ١٩٣٦) الذي انفرد بالمرجعية الشيعية في النجف الاشرف عام ١٩٢٠ فشرع حق ولاية الأمة على نفسها في عصر الغيبة وبرر فقهيًا الحياة الدستورية إستناداً الى صيغة الشورى وشدد على أن الانقياد الأعمى (للاكليروس) الشيعي هو أساس رسوخ معبودية السلطان وقد أفضى مثل هذا الخطاب الى عد السياسة شأنًا مدنيًا يتعلق بجموع الأمة وهذا ما يفتح الطريق واسعاً أمام حياة دستورية تؤكد حقوق الأفراد في إدارة شؤون بلدهم بطريقة ديمقراطية.<sup>(٢)</sup>

لقد كان صدى هذه الأفكار أكبر أثراً في إيران الدولة الشيعية المحاورة التي شهدت منذ بداية القرن العشرين الثورة الدستورية إلا أن التطورات اللاحقة لم تحدم هذا الخط الديمقراطي فقد جاء وقوف الغرب مع الشاه ضد الحركة الدستورية وتعطل الحياة الدستورية قبل ذلك بسبب الحرب العالمية الأولى ليفتح الباب مشرعاً أمام تقوية المؤسسة الدينية ليصل هذا الاتجاه إلى أوجه على يد الخميني الذي طرح ولاية الفقيه المطلقة على المستويين الديني والسياسي في كتابه (الحكومة الإسلامية).<sup>(٣)</sup>

وتعد مسألة (ولاية الفقيه) ذات الصلة بقضية الديمقراطية وممارستها من المسائل الخلافية على صعيد الفكر الشيعي ويمكن فرز ثلاثة اتجاهات أساسية في أطار الفقه السياسي الامامي بخصوص المسألة وهي:<sup>(٤)</sup>

الولاية الخاصة: وهي ولاية عن المعصوم زمن الغيبة على القاصرين في أموالهم وادارة شؤون الأوقاف والأموال الحسينية بعامه والنظر في الحلال والحرام والافتاء وتبليغ أحكام الله للعوام

(١) السيد محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت عليهم السلام، دار المحجة البيضاء، بلا مكان، بلا تاريخ، ص ١٩-٢٠.

(٢) للتفصيل ينظر: د. عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(٣) للتفصيل ينظر: روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.

(٤) للتفصيل ينظر: د. محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١٦-١٢٥.

من الناس دون التدخل في الشأن السياسي. وقد ذهب إلى ذلك اغلب علماء الأمامية ومن المتأخرين كل من الميرزا النائيني والسيد أبو الحسن والسيد الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي وجملة من المعاصرين.

الولاية العامة: وهي القول بان للفقهاء العادل الأعلّم زمن الغيبة الولاية العامة في كل الشؤون والصلاحيات التي يتمتع بها المعصوم في الإفتاء والقضاء وادارة الأوقاف وإعلان حالتي السلم والحرب وإقامة الدولة وتسلم الحكم والدولة نيابة عن الأمام لا يستثنى من ذلك إلا الخصائص التي ينفرد بها الإمام المعصوم وهذا ما ذهب إليه الخميني.

الولاية الوسطى: وهي الحد الوسط بين القولين وللفقهاء في ضوءها الإشراف على الرعية وتديبر الأمور على نحو يتوسط بين العام الكلي في ولاية الفقيه المطلقة والخاص المحدد في ولاية الفقيه الخاصة وإذا ما سمح الظرف السياسي يمارس الفقيه فيها توجيه الحاكمين وانكار المنكر على السلاطين والأمر بالمعروف وترويج الأحكام وحقق الدماء وإصلاح ذات البين .

ويمكن أن تعد مرجعية السيد السيستاني انموذجاً للانتقال من النوع الأول الى النوع الثالث من الولاية بعد عام ٢٠٠٣ . إلا انه ورغم عدم تبني المرجعية الشيعية في النجف الاشراف لمبدأ (ولاية الفقيه) فان هذا النموذج يمارس سطوته الفكرية والسياسية على الكثير من الإسلاميين الشيعة والأحزاب الإسلامية الشيعية. وبغض النظر عن النجاح الذي حققته التجربة الإسلامية الإيرانية منذ عام ١٩٧٩م كنموذج للتحديث السياسي في العالم الإسلامي.<sup>(١)</sup> فإن الاستناد الى (ولاية الفقيه) كمرجعية للدولة والنظام السياسي يجعل من النظام الإيراني مزيجاً من الديمقراطية والتسلطية. فقد شهد عام الثورة وضع دستور جديد للدولة كما تم اقرار مبادئ دستورية مهمة مثل مبدأ التنافس الانتخابي على مستوى منصب رئيس الدولة ومبدأ عدم حظر التعددية الحزبية،

<sup>(١)</sup> للتفصيل حول انموذج التحديث السياسي في إيران ينظر: مجموعة باحثين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٤٣ - ٣٦٢ .

لكن في المقابل فان المواد الدستورية الخاصة بتولي الفقيه تجعلنا إزاء نظام بالغ التسلط يضع فيه المرشد سياسات النظام ويحاسب على تنفيذها ويختار منفذيها الرئيسين.<sup>(١)</sup>

ومع إقرار بعض الكتاب الشيعة بأهمية ولاية الفقيه في نهضة الشيعة السياسية الحديثة وفي تجاوز سلبيات نظرية (التقية والانتظار) التي قادت الى انسحاب الشيعة من المسرح السياسي لفترات طويلة، فإنهم يرون أن محور النهضة الشيعية الحديثة حول نظرية (ولاية الفقيه) أو (المرجعية الدينية) قد أدى الى تضخم دور الفقهاء على حساب الأمة والابتعاد عن الشورى والديمقراطية.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا المجال يشير أحد الكتاب الى أن إنموذج ولاية الفقيه في ايران قد جعل الفقيه أو المرجع الديني يتمتع بسلطات واسعة وصلاحيات مطلقة تمنحه الشرعية والقدرة على تجاوز رأي الأمة. كما أن نظام المرجعية اتخذ شكلاً فردياً مقدساً يتعالى فيه الفقيه (نائب الإمام) عن الخضوع لإرادة الأمة أو استشارتها في عمليتي التشريع والتنفيذ. لذا فانه يرى ضرورة إعادة تأسيس الفكر السياسي الشيعي على أساس قاعدة الشورى بدلاً من ( ولاية الفقيه) من خلال جعل الإمام منتخباً من الأمة ونابعاً من إرادتها ومقيداً بالحدود التي ترسمها له وملتزمًا بالصلاحيات التي تعطيها له جاعلاً الشورى هي النظرية السياسية الأصدق في التعبير عن حقيقة الفكر السياسي الشيعي.<sup>(٣)</sup>

والواقع أن الصلة بين المرجعية والحزبية في الوسط السياسي الشيعي العراقي تثير عددا من الإشكاليات والمسائل الحساسة على صعيد الفكر والممارسة السياسية ولعل في مقدمتها توصيف طبيعة العلاقة بين الاثنين وتحديد تبعية أي منهما للأخرى بحسب الظروف والواقع السياسي، ودور المراجع الدينية في تحديد الخيارات السياسية للناخبين والحد الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه المراجع الدينية في مساندة أو محاسبة حكومة تقودها الأحزاب الإسلامية ومحاربة أوجه

(١) د. نفيين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٣٠١، ص ١٠.

(٢) احمد علي محمد، "الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٢٢٥.

(٣) للتفصيل ينظر: احمد الكاتب، الفكر السياسي الشيعي: من الشورى الى ولاية الفقيه، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٧.

الفساد فيها مع الحفاظ في الوقت نفسه على مكانة المرجعية الاجتماعية وتاريخها. كمنبر وطني وإسلامي حر لرفض الظلم والفساد والذي يشكل المصدر الرئيس للرصيد الجماهيري للمرجعية الدينية هذا الرصيد الذي يمثل بدوره عماد قوة المرجعية الدينية الشيعية.

### ثانياً : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية

قاد تصاعد المد الديمقراطي على الصعيد العالمي فضلاً عن تزايد شعبية الحركات الإسلامية في بلدان العالم العربي الإسلامي نتيجة لاختراق المشروع التحديثي للدولة العلمانية والطابع التسلسلي الفردي لنظم الحكم إلى اهتمام الحركات الإسلامية ومفكراتها بموضوع الديمقراطية. وبشكل عام يمكن تقسيم الأعمال الفكرية للإسلاميين حول هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام رئيسية:<sup>(١)</sup>

١- الأعمال التي حاولت أن تبرز ديمقراطية الإسلام مقابل ديمقراطية الغرب على قاعدة (الديمقراطية الإسلامية) أو (ديمقراطية الإسلام).

٢- الأعمال التي حاولت أن تبرز نظرية الشورى في الإسلام في مقابل الديمقراطية عند الغرب على قاعدة أن الإسلام جاء بنظرية الشورى كمصطلح ومذهب ومنهج وعلى أن الديمقراطية كمصطلح ومنهج ومذهب هي من قيم الحضارة الغربية .

٣- الأعمال التي أبرزت أن الديمقراطية ليست من الإسلام ولا تلتقي مع قيمه ومبادئه وإن العلاقة بينهما علاقة تعارض وتناقض وهي الأعمال الأقل ومن بينها كتاب أساس الحكومة الإسلامية، للسيد كاظم الحائري فضلاً عن بعض كتابات حزب التحرير الإسلامي.

والواقع أن هذا التباين في المواقف من الديمقراطية يرجع في الأساس إلى اختلاف زوايا النظر إلى الديمقراطية من قبل الكتاب الإسلاميين، ومن هنا فإن بيان حقيقة الموقف الإسلامي من الديمقراطية بشكل جلي يقتضي التمييز بين ثلاثة مستويات للنظر إليها وهي: الديمقراطية كأداة

<sup>(١)</sup> زكي أحمد، "الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، تشرين الأول، ١٩٩٢، ص ١١٣ - ١١٥.

في مواجهة الدكتاتورية أو ما يعرف بـ(الديمقراطية الاداتية) والديمقراطية كفلسفة ومذهب (الديمقراطية الفلسفية) والديمقراطية كمنهج عمل لدى الاسلاميين.<sup>(١)</sup>

فالديمقراطية كأداة في مقابل الدكتاتورية لا يوجد في الخطاب الاسلامي من يرفضها إلا نادراً ولعل من تحولات الخطاب الاسلامي المعاصر هذا التبني والدفاع عن الديمقراطية.<sup>(٢)</sup>

أما الديمقراطية بوصفها مذهباً اجتماعياً وفلسفة فهي مرفوضة بشكل عام من قبل الاسلاميين ومنهم من لا يرى الديمقراطية إلا كمذهب اجتماعي، ولذا تجابه بالرفض المطلق بعدها ((نظاماً سياسياً اقترن بأفكار ومفاهيم عن الإنسان والمجتمع وانبثقت عن فلسفة لا يقبلها الإسلام وقد تتعارض مع فلسفته ونظريته في كثير من نقاطها... وخلاصة القول إذا اعتبرنا الديمقراطية مذهباً اجتماعياً قائماً بذاته فليس لنا أن نقول أنها من الإسلام أو أن الإسلام لا يقبلها إذ هما مذهبان مختلفان في أصولهما وجذرها وفلسفتهما)).<sup>(٣)</sup>

وفي دراسة مميزة حول التيارات الاسلامية والديمقراطية في الوطن العربي يؤشر الدكتور حيدر ابراهيم علي هذه الازدواجية في تعامل الاسلاميين مع قضية الديمقراطية حيث يرى بان الاسلاميين لا يتعاملون مع الديمقراطية كفلسفة أو طريقه حياة أو منهج أو عقيدة ويرى بعضهم أن الاسلاميين يتوقفون عن ما يمكن تسميته بالديمقراطية الاداتية (instrumental) التي تمكنهم من كسب الاعتراف بحقهم في التنظيم والعمل السياسي والمشاركة في الحكم، وقد تغيب عنهم الديمقراطية الفكرية التي تقبل صراع الأفكار المتنوعة وتعايشها من دون حجر أو تخويف أو تحيز فالديمقراطية توجد ضمن شروط معينة ، وقد تجد بعض هذه الشروط مقاومة من الاسلاميين لأنها تهدر العقيدة الدينية. لذا يتحدث الاسلاميون كثيراً عن الاستفادة من وسائل واليات الديمقراطية واستبعاد قيمها وفلسفتها .<sup>(٤)</sup>

(١) للتفصيل ينظر: المصدر السابق، ص ١١٥ - ١٢٢ .

(٢) كنموذج لهذا الطرح ينظر: فهمي هويدي، "الإسلام والديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٦٦٥، كانون الأول، ١٩٩٢، ص ٤ - ٣٧ .

(٣) محمد المبارك، "الفكر الاسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية"، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠، ص ٨٢.

(٤) د. حيدر ابراهيم علي، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٤٢.



ويخلص الباحث في دراسته إلى أن ((الصيغة الاسلامية للديمقراطية أو الديمقراطية الاسلامية . مطالبة بتكييف نفسها مع ثوابت عقديّة وتحريمات ونواه دينية قد تكون عقبات أمام الديمقراطية الصحيحة . فهناك قضايا تتقاطع مع أسس الديمقراطية وحقوق الانسان مثل مسائل الردة ووضعية غير المسلمين ( أهل الذمة ) والمرأة والحريات الشخصية وحرية الرأي والتعبير وطاعة أولي الأمر والفتنة ومخالفة الجماعة . هذه القضايا تحتاج الى اجتهاد جريء قد يصل الى مناطق فقهية وعقدية يخشاها كثير من المفكرين ولايقتحمونها بقرءة جديدة)).<sup>(١)</sup>

أما الديمقراطية كمنهج عمل عند الجماعات الاسلامية فتختلف من بلد لآخر ومن حالة لأخرى فبعض البلدان فتحت فرص العمل السياسي مما انعكس على سلوك الجماعات والأحزاب الاسلامية وبعضها الآخر استثني الاسلاميين من هذا الانفتاح السياسي أو حظر النشاط السياسي المعارض كلياً مما حدى بتلك الحركات والأحزاب الى أن تسلك منهاجاً غير ديمقراطي مدفوعة الى هذا الاختيار بعد أن أغلقت الأبواب كافة في طريقها .<sup>(٢)</sup>

والواقع أن وصول الاسلاميين الى سدة الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتزايد فرص الاسلاميين السياسية في البلدان العربية الأخرى بعد التطورات السياسية الأخيرة في الوطن العربي أو ما يسمى بالربيع العربي يضعهم أمام تحديات سياسية وفكرية كبيرة تحتاج الى كوادر سياسية واعية ومفكرين بمستوى هذه المرحلة التاريخية-تفتقر إليهم اليوم الكثير من الجماعات والأحزاب الاسلامية- تعمل على ترسيخ فهم وممارسة جديدة للديمقراطية والعمل على تجديد الفقه الاسلامي بما يتلاءم ومقتضيات الواقع والعصر مع الحفاظ على الأصول والثوابت الاسلامية . وبالنتيجة فان مستقبل التيارات والأحزاب الاسلامية رهن بقدرتها على إيجاد المعالجات الفكرية والعملية للإشكاليات التي يثيرها التصدي لهذه المهمة .

<sup>(١)</sup> لمصدر نفسه، ص ٣٤٣ .

<sup>(٢)</sup> زكي احمد ، مصدر سابق، ص ١٢١

## المبحث الثاني: الأحزاب الاسلامية العراقية والديمقراطية قبل ٢٠٠٣ م أولاً: الأحزاب الاسلامية في الوسط السني:

سجل العمل الحركي الاسلامي في الوسط السني سبقاً على نظيره في الوسط الشيعي، فبالرغم من أن أول تجربة عمل إسلامي بدأت من طرف الشيعة في العشرينيات من القرن الماضي بقيادة حركة النهضة الإسلامية، إلا أن أفكارها كانت بدائية يعوزها الكثير من العمق الفكري والحركي الذي عكسته التنظيمات السنية فيما بعد، ويعود السبق السني إلى عوامل إقليمية تتمثل بالتأثر بالوسط العربي السني بقيام حركة الإخوان المسلمين في مصر وحزب التحرير في الأردن وقد انطلقا من مضمون حركي لم يكن سائداً في الوسط الشيعي الذي عانى منذ العشرينيات من القرن الماضي وحتى الخمسينيات من تراجع حركي ومرجعي كبير في الساحة السياسية.<sup>(١)</sup>

وقد وصلت أفكار حركة الإخوان المسلمين في مصر إلى العراق من القاهرة قبيل الحرب العالمية الثانية وكان للحركة نشاط ملحوظ لاسيما في مدينة الموصل ومنها انتشرت أفكار الحركة إلى بغداد ومدن الفرات لاسيما الرمادي.<sup>(٢)</sup>

ففي عام ١٩٥١ اجيزت جمعية باسم (جمعية الأخوة الإسلامية) وكانت بإشراف كل من الشيخ أحمد الزهاوي والشيخ محمد محمود الصواف، وفي عام ١٩٥٢ أصدرت الجمعية مجلة ناطقة باسمها عرفت باسم (مجلة الأخوة الإسلامية).<sup>(٣)</sup>

وفي عام ١٩٥٤ ألغيت إجازة الجمعية والمجلة إلا أن الجمعية استمرت بممارسة نشاطها بشكل سري حتى عام ١٩٦٠ الذي شهد صدور قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ لتظهر

(١) عادل رؤوف، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية: دراسة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠)، المركز العراقي للاعلام والدراسات، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٧٦.

(٢) Majid Khadduri, *Republican Iraq: A study in Iraqi politics since the revolution of 1958*, Exford university press, London, 1969, p145.

(٣) للتفصيل ينظر: الشيخ محمد محمود الصواف، صفحات من تاريخ الدعوة الاسلامية في العراق، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٣-٣١.

الى العن مرة أخرى ولكن بصيغة حزب سياسي إسلامي ذي منهج ونظام داخلي عرف باسم  
الحزب الاسلامي العراقي.<sup>(١)</sup>

ويشير مجيد خدوري الى ان الحزب الاسلامي قدم اسم المرجع الشيعي الأعلى محسن  
الحكيم كراعي للحزب آنذاك.<sup>(٢)</sup>

وفي ذلك الوقت قدم طلب لتأسيس حزب اسلامي ثاني هو (حزب التحرير) غير ان  
هذا الحزب بقي بدون اجازة، أما الحزب الاسلامي العراقي فقد بدأ نشاطه في وقت مبكر من  
العام ١٩٦٠م إلا ان ترخيصه سرعان ما سحب عام ١٩٦١ واعتقل عدد من قادته بسبب  
عدائهم لنظام عبد الكريم قاسم.<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من القمع الذي تعرضت له كوادر الحزب في العقود اللاحقة فإن نشاط  
الاخوان المسلمين استمر في العراق وان طغى عليه طابع عمل الدعاة الاسلاميين، إلا ان النظام  
البعثي قد قضى بالتخلص منهم وكان من شأن حملة متواصلة من الاجراءات الصارمة وأساليب  
التعذيب والاعدامات في اواخر الستينيات أن تعمل على تدمير البنية التحتية للحركة داخل العراق  
في وقت قصير.<sup>(٤)</sup>

وقد استأنف هذا الحزب نشاطه بعد عام ٢٠٠٣ داخل العراق واستطاع أن يحقق نتائج  
جيدة في انتخابات عام ٢٠٠٥ بسبب ظروف الاستقطاب الطائفي، إلا انه لم يستطع أن يحقق  
أية نتائج مهمة في انتخابات عام ٢٠١٠ بسبب تراجع شعبيته وعدم قدرته على اختراق الأوساط  
الشعبية مقارنة بنظرائه من الأحزاب الشيعية.

أما النشاط الاسلامي الحركي في كردستان العراق، فقد كان في البداية جزء من النشاط  
الحركي السني بعامة، أما كنشاط مميز ومنفصل عن عموم النشاط الاسلامي السني، فقد ظهر  
متأخراً جداً بالقياس الى التنظيمات السنية والشيعية، وقد تمثل بظهور الحركة الاسلامية في

(١) كاظم احمد ناصر المشايخي، تاريخ نشأة الحزب الاسلامي العراقي، دار الرقيم للنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢ .

(٢) Majid khadduri, Op cit, p140.

(٣) Ibid, p146.

(٤) جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة: نيمر عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤،  
ص ١٣٨.

كردستان العراق والتي يرجع تاريخ انشائها الى عام ١٩٧٨م، إذ وجدت كتنظيم سري تحول في عام ١٩٨٤ الى حركة الرابطة الاسلامية، ثم في عام ١٩٧٨ الى الحركة الاسلامية في كردستان العراق ثم حركة الوحدة الاسلامية في كردستان العراق باندماجها مع حركة النهضة الاسلامية.<sup>(١)</sup> أما حزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني فقد أعلن عن نفسه بقيادة صلاح الدين محمد بهاء الدين كحزب سياسي إسلامي في عام ١٩٩٤، وهو يعد بمثابة التنظيم الأقرب الى مدرسة الأخوان المسلمين من حيث تبني الوسطية والاعتدال والمنهاج الاصلاحى والتربوي السياسي الذي فرضته طبيعة الواقع السياسي في منطقة كردستان بعد عام ١٩٩١م.<sup>(٢)</sup> وبالرغم من توحد الحركة المذهبي مع حركة الأخوان العراقية إلا انها ظلت تسعى الى تمييز نفسها عنها لاسباب سياسية وقومية بحتة، ولم تتحد معها إذ ظلت تشكل جزءاً من القضية القومية الكردية وتدور في فلكها أكثر من سعيها الى تجسيد حالة إسلامية متجاوزة للأعراق والطوائف.<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً: الأحزاب الاسلامية في الوسط الشيعي:

إنطلقت باكورة النشاط الحزبي الاسلامي في الوسط الشيعي مع تأسيس حزب الدعوة الاسلامية، ويعود تاريخ تأسيس الحزب الرسمي الى عام ١٩٥٨،<sup>(٤)</sup> وقد اقترن اسم الحزب باسم المرجع السيد محمد باقر الصدر، الذي كان يدير الاجتماعات التحضيرية والتأسيسية للحزب مقترحاً اسم (الدعوة الاسلامية) ليكون اسماً وطبيعة عمل.<sup>(٥)</sup>

(١) للتفصيل ينظر: عادل رؤوف، مصدر سابق، ص ٤٠٥-٤١٣ .

(٢) صلاح الدين محمد بهاء الدين، القضية العراقية والاكراذ، متاحة على الانترنت، [www.alskifa.org](http://www.alskifa.org)

(٣) أحمد علي محمد، مصدر سابق، ص ٣١٦.

(٤) للتفصيل ينظر: صلاح الخرسان، حزب الدعوة الاسلامية: حقائق ووقائع، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٨-٦٧ .

(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر: مسيرة الحركة الاسلامية في العراق، ١٩٥٧-١٩٨٦، المركز الاسلامي المعاصر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

وقد عكس نشوء الحزب تأثراً شيعياً بتجربة الاحزاب السياسية السنية في العالم الاسلامي والعراق، كما جاء كرد فعل لتنامي المد الشيوعي وهذا ما يؤكد مرتضى العسكري أحد مؤسسي حزب الدعوة إذ يبيّن تفسيره لنشأة الحزب على أساس توليفة من هذين السببين.<sup>(١)</sup> ويشكل الفكر السياسي للسيد محمد باقر الصدر<sup>(٢)</sup> احد أهم المرتكزات للمنهج الذي يعبر عن رؤى وتصورات حزب الدعوة، إذ ان الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات التي اسندت ممارستها الى المجتمع الاسلامي، إلا انها ستكون خاضعة الى رقابة المرجعيات الدينية التي تعد بمثابة حجر الزاوية في جمل البيان الدستوري والشرعي لنظام الحكم، فنائب الامام او المجتهد الفقيه هو السلطة العليا أو رأس الهرم في نظام يبدأ من القمة ويسير متدرجاً الى القاعدة او المجتمع.<sup>(٣)</sup>

أي إن نظرية ولاية الفقيه تشكل الأساس لفكر الحزب السياسي وفقاً لخطى الشهادة على الأمة وخلافة الأمة، وعلى الرغم من أن أدبيات الحزب تشير الى كون السلطات في الدولة الاسلامية ينفصل بعضها عن البعض، إلا انه يجعلها في النهاية خاضعة لسلطة الولي الفقيه في الاشراف والرقابة على ممارسة تلك السلطات لصلاحياتها.<sup>(٤)</sup>

وعلى الصعيد الميداني نال حزب الدعوة الاسلامية النصيب الأكبر من مطاردة النظام البعثي للحركات الاسلامية والتي بلغت أوجها مع مجيء صدام حسين الى السلطة، وتُرجم ذلك بإعدام السيد محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى وقبل ذلك تم اعتقال عدد من كوادر الحزب وإصدار قرار بإعدام كل من ينتمي الى حزب الدعوة وبأثر رجعي.<sup>(٥)</sup>

(١) د. فرهاد ابراهيم، الطائفة السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٤٥.

(٢) للتفصيل حول الفكر السياسي للشهيد محمد باقر الصدر، ينظر: محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، دار المعارف، دمشق، ١٩٩٠.

(٣) د. حسين سعد، الاصولية الاسلامية العربية المعاصرة: بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٥٨.

(٤) للتفصيل ينظر: حزب الدعوة الاسلامية (الاعلام المركزي) منهاجنا، ١٤١٤هـ.

(٥) عادل رؤوف، مصدر سابق، ص ١٢١.

وبعد عام ٢٠٠٣ عاد الحزب ليمارس العمل السياسي العلني في العراق وعلى الرغم من انشقاق الحزب بسبب الخلافات السياسية (التنظيم المركزي، تنظيم العراق) إلا ان حضوره كان فاعلاً في الانتخابات التشريعية وتمكن من الاستحواذ على منصب رئاسة الوزراء بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠.

ومن القوى الاسلامية الشيعية، منظمة العمل الاسلامي التي اصبح تاريخ تأسيسها محل اشكال في الساحة الاسلامية العراقية بين من يرى انها تأسست عام ١٩٦٧، ومن يرى أن تأسيسها تم بعد الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ومرشدها الثقافي السيد محمد تقي المدرسي وأهم ما يميزها عن حزب الدعوة هو اعتمادها على أساليب أكثر راديكالية في مواجهة النظام البعثي آنذاك وتأكيدا على أسلوب الكفاح المسلح.<sup>(١)</sup>

وفي اثناء الحرب العراقية الايرانية ظهرت تنظيمات اسلامية شيعية عدة في ايران كان ابرزها (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية) او ما يعرف الآن ب(المجلس الاسلامي الاعلى) وقد تأسس في طهران في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ برئاسة السيد محمد باقر الحكيم وله جناح عسكري يدعى منظمة بدر.<sup>(٢)</sup>

ويؤمن المجلس الأعلى بنظرية ولاية الفقيه والحاكم الشرعي في القيادة الاسلامية ((المتمثل بالمجتهد العادل الجامع للشرائط))<sup>(٣)</sup> بتعبير السيد محمد باقر الحكيم. ولا تحتل الديمقراطية حيزاً ذا أهمية في أهداف ومبادئ الحزب كما تعكسها أديباته السياسية.<sup>(٤)</sup>

وبعد عام ٢٠٠٣ تحول المجلس الاعلى ومنظمة بدر الى تنظيم سياسي ودخل العملية السياسية وشارك في الانتخابات كأحد مكونات الائتلاف الوطني في انتخابات ٢٠٠٥ ثم التحالف الوطني بعد انتخابات عام ٢٠١٠. ومن الامور ذات الدلالة في موقف المجلس الاعلى

(١) للتفصيل ينظر: نفس المصدر، ص ٢٣١-٣٠٣ .

(٢) علي المؤمن، مصدر سابق، ص ٣٣٦ .

(٣) محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية وحركة الاصلاح، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي، بلا ناشر، بلا مكان، بلا تاريخ، ص ١٧-١٨ .

(٤) للتفصيل ينظر: المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق (المكتب السياسي)، المجلس الاعلى: تعريف موجز، الخصائص، الانجازات، ٢٠٠٤ . وكذلك: علي المؤمن، مصدر سابق، ص ٣٣٧-٣٣٨ .



والى جانب هذه الاحزاب والحركات التي تتصدر المشهد السياسي الاسلامي في عراق اليوم فقد برز على الساحة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ تنظيمان حازا على رصيد شعبي واسع في الوسط الشيعي أحدهما هو التيار الصدري الذي يتزعمه نجل المرجع الشيعي محمد صادق الصدر، وله جناح عسكري رغم انخراطه في العملية السياسية الديمقراطية يعرف باسم (جيش المهدي) وهو تيار يجد أنصاره في صفوف المهمشين والمحرومين وقد حاز على نتائج كبيرة في انتخابات عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ وأصبح أحد مكونات التحالف الوطني.

أما التنظيم الآخر فهو حزب الفضيلة الاسلامي الذي يعتمد مرجعية الشيخ محمد اليعقوبي، كما توجد قوى اسلامية اخرى أقل تأثيراً لها تحفظاتها على العملية السياسية برمتها من بينها التيار الخالصي في الوسط الشيعي، وهيئة علماء المسلمين في الوسط السني.

### المبحث الثالث: إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق

#### أولاً: إشكالية الشرعية: الاقتراع أم الانجاز؟

تشهد التجربة السياسية في العالم الثالث بأن ممارسة السلطة كانت بمثابة المحرقة للاحزاب السياسية ذلك ان من يشارك في إدارة السلطة يواجه تحديات كبيرة متمثلة في تغيير الواقع السيء وبناء حالة جديدة منبثقة من الرؤى التي رسمها الحزب قبل الدخول في السلطة والتي أسسها في حالة المعارضة التي اعطته الكثير من المرونة في الحركة والتصور ليرسم حالة مثالية قد تتصادم مع الواقع ليجد الحزب نفسه أمام حالة جديدة من الضغوط الامنية والاقتصادية والضغط الشعبي والمعارضاتي، ومن ثم يدفع ضريبة ممارسة السلطة التي قد تفقده رصيده الجماهيري.<sup>(١)</sup>

والحقيقة أن الرصيد الأكبر من الشعبية ومن شرعية الاقتراع الذي تحظى به الاحزاب والحركات الاسلامية هو من ممارستها لدور المعارضة للنظم التسلطية لذا يرجع البعض شعبية هذه

(١) سلام علي محمد، "كلام في السلطة: ملفات خاصة"، مجلة المنتقى، مركز المسار للبحوث والدراسات، بغداد، ١٣ع، حزيران، ٢٠٠٦، ص ٢٧.



الحركات من كونها تضع مبدأ أو عقيدة فوق الحاكم المستبد.<sup>(١)</sup> في حين يرجع البعض الآخر ظهور هذه الحركات ورصيدها العالي من التأييد الشعبي الى الازمات الاقتصادية والاجتماعية.<sup>(٢)</sup> والواقع أنه أياً كانت أسباب ظهور وصعود هذه الحركات والاحزاب إلا أنها جميعاً وجوه متعددة لحقيقة واحدة متمثلة بعجز الاحزاب والقيادات التي تصدت لمهام التحرر والتنمية وتحرير فلسطين ولكنها فشلت رغم ان شعوبها ضحت بالديمقراطية ولم تعدها من الأمور الاولية والشرط الحقيقي لانجاز تلك الغايات.<sup>(٣)</sup> أي ان ما يحظى به الاسلاميون اليوم من رصيد جماهيري ومن شرعية اقتراع هو نتيجة لفشل المشروع السياسي لقوى الحداثة العربية بطبعاتها الايدولوجية المختلفة في تحدي الانجاز، إذ حاولت هذه القوى أن تستند الى شرعية الانجاز للتعويض عن غياب شرعية الاقتراع، الامر الذي قاد الى تهاوي شرعية هذه النظم وظهور المشروع الاسلامي كمشروع الانقاذ السياسي الأهم في نظر الجماهير.

وفي العراق وحينما حصل التحول نحو النظام الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ شكل ذلك أساساً لمشروعية الاقتراع التي اوصلت الاسلاميين الى السلطة في العراق، الأمر الذي وضعهم في مواجهة تحدي الانجاز الذي فشلت فيه الاحزاب السابقة لهم، إذ كسبت هذه الحركات والاحزاب جل انصارها بفضل ممارسة دور المعارضة للنظام السابق وتسليط الأضواء على إخفاقاته وفساد الادارة فيه وهي اليوم بموقع النظام الذي كانت تنتقده وأمامها الملفات التي أخفق فيها ذلك النظام وأداؤها السياسي بعد سنوات طويلة من التغيير لا يقدم أية مؤشرات على نجاحها في اختبار الانجاز.<sup>(٤)</sup> الأمر الذي قد يفرغ شرعية الاقتراع من مضمونها ويعرضها للتقويض إن لم تكن مبنية على أسس راسخة من شرعية الانجاز، وقد تتكرر الاشكالية السابقة نفسها ولو بصورة معكوسة.

(١) مجموعة باحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٧٧.

(٢) مجموعة باحثين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٣) د. حيدر ابراهيم علي، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٤) سلام علي محمد، مصدر سابق، ص ٢٧.

إن تحليل تجربة الاحزاب الاسلامية العراقية في الانتقال من المعارضة الى السلطة وممارستها منذ عام ٢٠٠٣م جعلت بالامكان تثبيت ملاحظات عدة تفسر الكثير من أسباب إخفاق هذه الاحزاب في مجال الانجاز وكالآتي:

١- انشغال الاحزاب الاسلامية بمشروع قيادة المعارضة وبمشروع إسقاط النظام البعثي بل انشغالها بالمشروع الاول أحياناً أكثر من المشروع الثاني قبل ٢٠٠٣، قاد الى إغفالها مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط النظام، ويشير أحد رموز المعارضة آنذاك الى هذه الحقيقة بقوله: ((لم يجر طرح مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة في أدبيات الأحزاب العراقية في المنفى طيلة سنوات المنفيين ولم تجر أية مناقشات جادة حول هذا الموضوع))<sup>(١)</sup>. ويشير عبد الإله بلقزيز في اطار انتقاده لتجارب الاسلاميين في الانتقال من المعارضة الى السلطة في العالم العربي الاسلامي الى نقطتين:<sup>(٢)</sup>

أ- أن تجربة الايدولوجيات التي سبقت الاسلاميين كالليبرالية والقومية والاشتراكية تشير الى مقولة ان التيارات الاسلامية حالما تدخل السلطة تتخلى عن مثالياتها وتحرق ايدولوجيتها السياسية، فالايولوجية شكل من أشكال التمثل المثالي للواقع ومن ثم فهي ستظل دائماً بعيدة عن أن تترجم نفسها حرفياً في تجربة سياسة متحققة.

ب- إن المشروع السياسي للحركات الاسلامية هو رفضي في المقام الاول فهي تملك برنامج ثورة وهدم دون أن تملك برنامج تأسيس وبناء.

٢- إن عقود طويلة من القمع والتهميش والعمل السري لاسيما في سنوات حكم النظام البعثي قد عملت على ترسيخ تصورات خاطئة للديمقراطية في ذهنية الكثير من كوادر وقيادات الاحزاب الاسلامية العراقية وهو ما يظهر من تصريحات وسلوكيات هذه القيادات، فكثيراً ما نجد أنها تختزل الديمقراطية بالانتخابات (الديمقراطية الأداة) كما ان بعضها ظل يعمل بعقلية

<sup>(١)</sup> محمد عبد الجبار الشبوط، "دور الاحزاب السياسية في اعادة بناء الدولة: الحالة العراقية انموذجاً"، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد ١٦، آذار، ٢٠١١، ص ٤١.

<sup>(٢)</sup> مجموعة باحثين، الحركة الاسلامية والحقوق والحريات العامة، تحرير: ابراهيم غرايبة، مركز دراسات الأمة، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٣٣-١٣٤.

وبخطاب وشعارات المعارضة والمظلومية حتى بعد سنوات من تريعها على السلطة، وتظهر الديمقراطية في تصريحات وأقوال كوادرها وقياداتها على انها غاية بحد ذاتها.

والواقع ان الديمقراطية في جوهرها هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فهي وسيلة تهدف الى تحقيق الحكم الصالح كنعيقض للفساد والذي يعرفه البعض على انه ((الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم)).<sup>(١)</sup>

وتنجز الديمقراطية كاداة للوصول الى الحكم الصالح مهمتها بما توفره من وسائل المراقبة والشفافية والمساءلة إلا ان الديمقراطية لا يمكنها تحقيق مهمتها بمعزل عن الارادة السياسية الصادقة فهي كمنظومة وآليات يمكن للمفسدين ان يعطلوا مفعولها أو يحركوه بالاتجاه المعاكس وافساد الديمقراطية كما يؤكد أحد الباحثين يمكن أن يكون ((أشد خطراً من فرض نظام شمولي، فالأنظمة الشمولية لا تحتاج الى عناء لتعبئة الرأي العام ضدها، ولكن افساد الديمقراطية من شأنه زعزعة ثقة الناس وإيمانهم بمجدواها وصلاحها كما لا يمكن للنخب المحلية المناضلة من اجل الديمقراطية مواجهة خصوم الديمقراطية وحدهم فالخصوم غالباً ما يكونون مسلحين بالمال والاعلام والنفوذ)).<sup>(٢)</sup>

ان النظر الى الديمقراطية على انها غاية بحد ذاتها ومن ثم اختزالها بالانتخابات لا على انها وسيلة للحكم الصالح واداة للمراقبة والمحاسبة يشكل أحد اسباب استشرء ظاهرة الفساد المالي والاداري والسياسي ضمن حزمة من المسببات الداخلية والاقليمية والدولية، والواقع ان استشرءها في ظل هيمنة الأحزاب الاسلامية على السلطة وتستر البعض على المفسدين خلال السنوات السابقة من شأنه أن يضر بمصداقية هذه الاحزاب ورصيدها الجماهيري ومستقبلها السياسي، وهو ما يجد تجلياته في تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي على الاداء السياسي لنخب السلطة حتى في المحافظات التي شكلت الثقل الانتخابي الأهم لبعض هذه الاحزاب.

(١) مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦٦ .

وهو ما يطرح على الاحزاب الاسلامية ضرورة المراجعة الشاملة والمستمرة لبرامجها وسياساتها وخطابها والمراقبة الدائمة لممثليها ووزرائها ومحاسبتهم إذا ما أرادت أن تبني شرعية الاقتراع على أسس راسخة من شرعية الأنجاز.

وفي هذا الإطار تقدم تجربة حزب العدالة والتنمية الاسلامي في تركيا نموذجاً يحتذى به لتيار اسلامي عصري بنى شرعية الاقتراع على رصيد مبهر من الانجازات المتلاحقة، لدرجة انه استطاع أن يفوز في جميع الانتخابات والاستفتاءات خلال سنوات حكمه منذ عام ٢٠٠٢ ولثلاث مرات متتالية في بلد علماني عريق بعلمانيته رغم صعوبة فوز الحزب الحاكم لمرّة ثانية في تركيا، ولعل سر ذلك يكمن في سلسلة الانجازات الكبيرة التي حققها الحزب على جميع الاصعدة من ناحية ومحارته لظاهرة الفساد المالي والاداري ومحاسبته الشديدة لأعضاء وكوادر وقيادي الحزب في حالة ضعف أدائهم وبخاصة الوزراء منهم، وتشجيع الناجحين منهم من ناحية اخرى.

#### ثانياً: إشكالية العلمانية: المدني أم الديني؟

يمكن تحديد الركائز الاساسية للديمقراطية كما تعكسها التجربة التاريخية وتركيزها بالاتي:<sup>(١)</sup>

١- الحرية: اي احترام الحريات بجميع اشكالها وفي مقدمتها الحريات المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير.

٢- المساواة: أي تساوي جميع المواطنين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي والعرقي على اساس مبدأ المواطنة.

٣- المشاركة بمعنى أن يكون القرار السياسي محصلة أفكار ومناقشات جميع المواطنين. وإذا كان الركن الثالث لا يثير الكثير من الحساسيات الدينية فإن بعض مفردات الركنين الاول والثاني تثير بأسسها الفلسفية بعض الاشكاليات من زاوية تعارضها مع التصور الديني.

ومن هنا يرفض المسلمون بعامة الاساس الفلسفي للديمقراطية كما نشأت في الغرب لتناقضه مع تصوراتهم للدين، إذ يرون أن الديمقراطية جاءت في الغرب كتعبير عن الانسانية، بمعنى أن الانسان هو مصدر كل شيء يتعلق بالفكر والحياة بما في ذلك نظام الحكم. لذا فإنهم لا

(١) مجموعة باحثين، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠.

يتعاملون مع الديمقراطية كفلسفة أو طريقة حياة أو منهج بل يتوقفون عن ما يسمى بالديمقراطية الادائية أي الديمقراطية كوسائل وآليات تمكنهم من استلام السلطة والمشاركة فيها مع رفض لقيمها الفلسفية، لذا تغيب عن اهتماماتهم الديمقراطية الفكرية التي تتفاعل فيها عمليات وافكار مثل التحديث والليبرالية والعلمانية التي تبدو الديمقراطية ناقصة بدونها.<sup>(١)</sup>

ومن هنا تثير مسألة وصول الاسلاميين الى السلطة باسلوب ديمقراطي مخاوف الكثير من الاوساط نتيجة لهذا الموقف الانتقائي من الديمقراطية حول مسائل تتعلق بجرية الاعتقاد والفكر والموقف من أهل الذمة ومفهوم المواطنة ووضع المرأة والمعارضة الفكرية والسياسية خارج اطار الاسلام وحرية الانسان في تغيير معتقده وكيفية التوفيق بينها وبين عقوبة الردة وغيرها من المسائل.<sup>(٢)</sup>

من ناحية ثانية فإن سوء الفهم الذي يسود اوساط الاسلاميين ازاء بعض المفاهيم المرتبطة بالممارسة الديمقراطية من شأنه أن يعيق ظهور ديمقراطية حقيقية، إذ ان الشكل الوحيد لتجلي علاقة الاكثرية والاقلية الذي يعرفه العديد من المثقفين الاسلاميين هو الاكثرية الاسلامية والأقلية المسيحية واليهودية، أو الاكثرية السننية والاقلية الشيعية او العكس. غير ان الديمقراطية في جوهرها ليست حكم الاكثرية الدينية او المذهبية بل الاكثرية السياسية وأي نظام تتطابق فيه الاكثرية والاقلية بالضرورة مع الاكثرية الدينية او المذهبية هو نظام طائفي وليس نظاماً ديمقراطياً. ذلك ان وحدات المشاركة الاساسية في اتخاذ القرار في حالة الديمقراطية هي المواطنون المؤطرون سياسياً وليس طائفيّاً. ولهذا السبب ترفض بعض الدول وجود احزاب طائفية لأن ذلك يحول مفاهيم الأغلبية والاقلية السياسية الى اغلبية واقلية طائفية.<sup>(٣)</sup> كما وان من جوهر الديمقراطية هو نسبة الاقلية والاكثريّة السياسية فما هو اليوم أقلية قد يصبح غداً أكثرية تبعاً لتغيير المواقع المرتبطة بتكليف البرامج السياسية وفقاً للميول السياسية والحاجات المستحقة. وإذ كان من المعلوم ان الحجم العددي للطوائف هو من الامور الثابتة نسبياً على الاقل ضمن حقب زمنية طويلة، فإن

(١) للتفصيل ينظر: د. حيدر ابراهيم علي، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

(٢) للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٤-١٨٤.

(٣) مجموعة باحثين، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سابق، ص ٨٥.

الممارسة الديمقراطية المؤطرة طائفيًا وعرقياً تلغي هذا المبدأ من خلال ما توفره وبشكل متواصل لممثلي طائفة الاكثرية او لمن يدعون تمثيلها من شرعية احتكار السلطة ديمقراطياً. وهو ما يؤدي بالنتيجة الى استبدادية الطائفة الواحدة او استبدادية ممثليها المقنعة ديمقراطياً، مما يقود الى تأييد الطائفية السياسية في البلاد.<sup>(١)</sup>

والواقع ان العلمانية تشكل احدى الضمانات المهمة في مواجهة الطائفية بما توفره من آلية لمنع استغلال الدين او المذهب لأغراض سياسية او استغلال جهاز الدولة لتحقيق مصالح طائفية او بإسـم الطائفة . كما ان الدولة الدينية بالحقيقة هي دولة طائفية إذ من الممكن ان نتخيل دولة علمانية طائفية لكن من غير الممكن أن نتخيل دولة دينية ليست طائفية. ذلك ان الدولة الدينية في النهاية تنحاز او تتبنى مذهب طائفة معينة، قد تكون طائفة الحاكم المستبد او طائفة الاكثرية في اطار ممارسة ديمقراطية غير سليمة<sup>(٢)</sup>.

من ناحية اخرى نجد بأن الممارسة الديمقراطية المؤطرة طائفيًا وعرقياً وكما تثبت التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م وبدرجة أقل التجربة اللبنانية بعد اتفاقية الطائف تجعل مسألة إقامة حكومة أغلبية سياسية مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة رغم انها احدى بديهيات الممارسة الديمقراطية السليمة. ومن ثم يتم اللجوء الى الحكومات التوافقية وحكومات الشراكة، او ما يسمى بالديمقراطية التوافقية التي تعطل مبدأ الأغلبية وتمنع ظهور معارضة برلمانية، كما انها تشكل إحدى أهم منابع الفساد السياسي والاداري حيث تنعدم المعارضة السياسية وتتعطل وسائل الرقابة والمحاسبة وذلك لأن محاسبة أي مسؤول في قضايا الفساد سيعد تجاوزاً على الكيان الذي يمثله، وقد يقود ذلك الى انهيار التوافق السياسي.

وتأسيساً على ما تقدم من التحليل السابق نجد ان إقحام الدين والمذهب في الممارسة الديمقراطية يقود الى مساوئ كثيرة، واذ يرفض الاسلاميون العلمانية او فصل الدين عن الدولة لحل تلك الاشكالية فإنهم مطالبون بإيجاد بديل يؤمن ممارسة ديمقراطية سليمة من خلال المضامين الآتية:

(١) احمد علي محمد، مصدر سابق ، ص ٣٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ .

- ١- ضمان الحريات بجميع أشكالها في مقدمتها الحريات الشخصية والفكرية.
- ٢- المساواة التامة على أساس مبدأ المواطنة في الحقوق والواجبات ومنح الفرص على أساس الكفاءة والعلاقة المباشرة بين الدولة والمواطن دون وسيط من دين أو طائفة.
- ٣- الحيلولة دون استغلال السياسيين للدين أو المذهب لأغراض سياسية حزبية أو شخصية.

والواقع ان جميع المؤشرات تشير الى ان أي بديل لا بد أن يمر من خلال سبيل واحد هو عقلنة الممارسة السياسية والتحديث السياسي او ما يعرف بمدنية الدولة والسلطة. ومرة اخرى نجد أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا تقدم لنا أكثر من درس في هذا المجال، إذ استطاع هذا الحزب من احتواء احدى الأشكالات الكبرى بالمعنى الثقافي والسياسي داخل قيم وقواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية بين التيارين الاسلامي والعلماني من خلال الجمع بين المنطلقات الفكرية والاسلامية وضرورات الواقع السياسي الداخلي والدولي ومقومات الدولة التركية الحديثة ومن بينها العلمانية. وهذا ما تجسد في تعاطيه مع قضايا حساسة كقضية التحاق تركيا بالاتحاد الاوربي وقضية الحجاب وقضية التعامل مع بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية وقضية التعامل مع اسرائيل<sup>(١)</sup>. معتمداً شعار ((الصدق مع الشعب، وفن المناورة مع العدو، وفن تحقيق الممكن في اطار العدالة))<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: إشكالية الهوية: الوطن ام الطائفة؟

تعد اشكالية الهوية من اهم التحديات الفكرية والسياسية التي واجهت وتواجه النخب السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة<sup>(٣)</sup>. إذ أدرك الملك فيصل منذ البداية اهمية بناء الهوية الوطنية العراقية في ظل الطبيعة المتنوعة للشعب العراقي، كما كان الملك مدركاً لطبيعة التحديات التي تواجه هذا المشروع، وهو ما يتضح في مذكرة كتبها قبل وفاته عام ١٩٣٣ م.

(١) للتفصيل حول تجربة حزب العدالة والتنمية ينظر: د. ادريس بووانو، اسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد: البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) للتفصيل ينظر: ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ناراس للطباعة والنشر، اربيل،

إلا ان المشروع الفيصلي لبناء الهوية الوطنية العراقية الجامعة كان قد واجه تحديات كبيرة أشار الملك الى بعضها، كما انه تم التخلي عن هذا المشروع من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ وفاة الملك فيصل، ولم يتم التأسيس عليه بسبب تداخل المشكلة القومية مع المشكلة الطائفية والدينية وتبني النخب السنية التي هيمنت على السلطة حتى عام ٢٠٠٣م لأيدلوجية (القومية العربية) واختلاق التعارض بين الانتماء القطري والانتماء القومي كجزء من عملية اضعاف الشرعية على هيمنتها تلك.<sup>(١)</sup>

وعليه فقبل هذا الطرح للمبادئ القومية كشعار ومنهج للوطنية بالرفض من النخب الاسلامية الشيعية والنخب القومية الكردية لعدم تقبلهم لهيمنة العرب السنة على عملية صقل الهوية الوطنية.<sup>(٢)</sup> ولهذا تحصنت النخب الاسلامية الشيعية بالمشاريع الاسلامية ذات الطبيعة المذهبية وتحصنت النخب الكردية بالمشاريع القومية الكردية الضيقة، مما عمق الشرخ في جدار عملية بناء الهوية الوطنية.

ويحمل سليم مطر مسؤولية الفشل في بناء الهوية الوطنية للنخب السياسية والثقافية العراقية سواء كانت قومية ام اسلامية ام ليبرالية ويرى أن تلك النخب ظلت من أكثر النخب العربية تبعية لأيدلوجيات خارجية جاهلة تماماً بالخصوصية الوطنية بنواحيها الجغرافية والتاريخية والعقلية بسبب انمساخها الفكري وتبعيتها الفكرية للخارج. إذ ظلت تلك النخب تدور في اطار مشاريع كبرى رافضة لحدود الوطن ودولته سواء كانت تلك المشاريع قومية (عربية، كردية، طورانية) أو اومية أو دينية او طائفية.<sup>(٣)</sup>

والحقيقة أن الناظر في برامج الاحزاب الاسلامية العراقية يلاحظ فقرها الكبير في هذا الجانب وتركيزها على مشاريع الوحدة الاسلامية والتي تتخذ احياناً طابعاً طائفيّاً متجاوزاً لحدود وجغرافية الوطن، ولم يتورع أحد هذه الاحزاب بعد تأسيسه من النص على ((عد الجمهورية

(١) للتفصيل ينظر: احمد علي محمد، مصدر سابق، ص ٣٦٦-٣٧٨.

(٢) ليورا لوكيتز، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٣) سليم مطر، الذات الجريحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤١.



الاسلامية في ايران منطلقاً للثورة الاسلامية العالمية<sup>(١)</sup>. من جانب آخر وبالرغم من النص على رفض الطائفية والعنصرية في برامج هذه الاحزاب إلا ان الانتماء والعضوية فيها تخضع واقعاً لهذه الاعتبارات، وهنا لنا أن نتساءل مع أحد الباحثين عن امكانية انتماء الاسلامي الشيعي الى الحزب الاسلامي العراقي او انتماء الاسلامي السني الى المجلس الاعلى الاسلامي او انتماء العربي الى الاتحاد الاسلامي الكردستاني مع انهم جميعاً عراقيون ويدينون بالديانة نفسها.<sup>(٢)</sup>

وبعد التغيير في عام ٢٠٠٣ انعكس هذا الواقع سلباً على وحدة النسيج الاجتماعي إذ لعبت الاحزاب الاسلامية في الوسطين الشيعي والسني -ولو بدون قصد منها- دوراً في زيادة حدة الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع. كما تصرفت النخب السياسية بعامة وليس فقط الاسلاميين بعقلية المكونات التي تدعي تمثيلها وليس بعقلية المواطنين الذين يفترض انها تمثلهم وتعبّر عنهم وانعكس هذا على الذهنية العامة للدستور التي انطلقت من المكونات العرقية والمذهبية والدينية ولم تنطلق من المواطنة وهذا ما يلاحظ في دياحة الدستور التي لم تكتفِ بالاشارة الى المكونات الطائفية والعرقية ومظلوميتها بل نزلت الى مستوى ذكر بعض المناطق واللقاب من تلك المكونات.<sup>(٣)</sup>

لقد أضحت الدولة تتشكل على اساس تمثيل مكونات ومشاركة مكونات وما سمي بالشراكة الوطنية والتبادل الوطني، والمقصود به التوازن بين المكونات وهو ما ادى الى تعذر إقامة علاقة مباشرة بين المواطن والدولة. مقابل بروز حلقة وصل جديدة بينهما هي المكون، فلكي تكون وزيراً للدفاع يجب ان تكون سنياً، ولكي تكون وزيراً للدخالية يجب ان تكون شيعياً، ولكي تكون وزيراً للخارجية يجب ان تكون كردياً.<sup>(٤)</sup>

(١) المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق (المكتب السياسي)، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق: تعريف موجز: النظرية، الخصائص والانجازات، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) مؤيد جبير محمود، "واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٥٩.

(٣) للتفصيل ينظر: دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٨٦ ولغاية ٢٠٠٥، جمع وترتيب وتعليق: القاضي وائل عبد اللطيف الفضل، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٠٣-٤٠٥.

(٤) محمد عبد الجبار الشبوط، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٦.





## **Islamic parties and the paradox of democracy in Iraq: an analytical and critical study**

**Assistant instructor:  
Shurook Ayad Khudair**

### **Abstract**

This research deals with one of the most important subjects in Iraqi political life that is the competition of Islamic parties in Iraq toward democracy after 2003, in practice and thought.

The research is divided into three chapters, as well as introduction and conclusion.

The first chapter deals with the theoretical analysis of the issue of Islamic authority of modern democracy in Iraq. While chapter two focuses on the relationship between Islamic parties and democracy before 2003. The third chapter deals with the paradoxes of democracy in Iraq, analyzing their negative impacts on political life.

Finally, the research ends with a conclusion which includes the most important results and conclusions of the research.